الأمم المتحدة

S/18648
2 February 1987
ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية
ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، والحاقا برسائلي السابقة ، يشرفني ، ويتعنين عليّ للأسف أن أبلغكم أن نظام الحكم العراقي - إذ يتمادى في اصراره على قتل المدنيين الابرياء - قد لجأ الى القصف الجوي للأحياء السكنية في مدينة أرومبييه ، فقتل ٤٠٠ من المدنيين الابرياء وأصاب ما يزيد على ١٠٠٠ آخرين . وقد وقعت آخر جرائم الحرب العراقية هذه يوم السبت الموافق ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

وعلى الرغم من وجود آلية دولية لوضع حد للأعمال العدوانية ومنع انتهاك القانون الإنساني الدولي - وهو ما أشرتم اليه بحق في بيانكم الذي أدليت به في الكويت في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ - فإن الرئيس العراقي صدام حسين ظل واشتقا من إنعدام إحساس مجلس الأمن وعجزه عن الحركة ، ولم يواصل فحسب قتله للمدنيين الايرانيين بلا رحمة مع إفلاته الواضح من العقوبة ، بل لقد أعلن أيضا عن إصراره على مواصلة ارتكاب مثل هذه الجرائم ضد الانسانية . إن عدم اتخاذ حراس السلم والامن الدوليين إجراءات ذات مغزى ضد الهجمات العديدة التي شنّها العراق مؤخرا ضد الأحياء المدنية قد مكّن نظام العراق الممتمدي من استخدام انتهاك قواعد القانون الدولي كوسيلة لمتابعة تحقيق أهدافه العسكرية غير المشروعة .

ونظرا لاستكانة الهيئات الدولية ذات الصلة إزاء الاعمال غير الشرعية التي يرتكبها العراق ، كان على جمهورية ايران الاسلامية أن تتخذ تدابير انتقامية ووقائية رمزية رداً على القصف العراقي للمناطق المدنية . وقد اتُخذت هذه التدابير على مضض حقا وبقدر كبير من ضبط للنفس . بيد أنه إذا ما أصر النظام العراقي الحاكم على مواصلة ارتكاب جرائمه الحربية ، وإذا ما ظل المجتمع الدولي لا يحرك ساكنا ولازمنا

صته المحبر عن افتقاد الشعوب بالمسؤولية ، فإن القوات المسلحة لجمهورية ايران
الاسلامية ستكون مجبرة على الانتقام بتسديد ضربات قوية ومميتة لم يسبق لها مثيل .
وواضح أن المسؤولية فيما يتعلق بهذه التدابير الانتقامية والوقائية تقع بالكامل
على كاهل نظام الحكم العراقي المعتدي .

وسأكون ممتنا للغاية لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق
مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
السفير الممثل الدائم

-----